الشراح: نعوّل على شركائنا في مجال تطوير وإنتاج وتوزيع اللقاحات للجميع فور اعتمادها

الكويت تؤكد ضرورة التعاون الدولي لمرحلة ما بعد «كورونا»

عبدالله الشراح خلال إلقاء كلمة الكويت

نيويورك ـ كونا: أكدت الكويت ضرورة الاستعداد والتعاون الدولي لمرحلة ما بعد جائحة كورونا بشكل اكثر شمولا واستدامة.

جاء ذلك في كلمة الكويت التي ألقاها السكرتير الأول عبدالله الشراح في المناقشات العامة للجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 75 بعنوان «إعادة البناء بشكل أفضل بعد «كوفيد-19» ضمان اقتصاد عالمي أكثر انصافا ومجتمعات شاملة وتعافيا مستداما» مساء أول من أمس.

وقال الشراح: في الوقت الذي تسعى فيه الدول إلى بذل جهود حثيثة لإحراز تقدم ملموس في تذليل العقبات التي تعترض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بمختلف أبعادها كنا نأمل أن يكون 2020 عاما مهما من ناحية الإنجاز والتقدم وتسريع وتيرة تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة 2030، معربا عن الأسف لما آلت إليه الأمور نتيجة الانتشار المتسارع لوباء فيروس كورونا والذي تسبب في إصابة الملايين ووفاة مئات الآلاف من البشر ويهدد في الوقت نفسه حياة ومعيشة شعوب العالم.

وتابع «ان ما نواجهه في هذه الظروف الاستثنائية والصعبة نتيجة للتحديات المختلفة وعلى رأسها تداعيات هذا الوباء تجعل من التعاون والتكاتف أمرا بالغ الأهمية لكبح جماح هذا الوباء وحماية الإنسانية والكوكب، ونعول على شركائنا من حكومات الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة بما في ذلك الشركات للتضامن والتحالف بعيدا عن أي شكل من أشكال التنافس في مجال تطوير وإنتاج وتوزيع اللقاحات والعلاجات للجميع فور اعتمادها باعتبارها السبيل الوحيد للقضاء على الوباء لعبور هذه المرحلة الصعبة، ولن يكون بالإمكان مواجهة ما سوف يخلفه الوباء من تداعيات اقتصادية واجتماعية وبيئية دون وحدة وتضامن دوليين على أعلى وأشمل مستوى.

وذكر انه على الرغم من ان الكويت تصنف من الدول النامية ذات الدخل المرتفع فإنها أدركت أهمية تعزيز التعددية والتعاون الدولي عبر آليات ومبادرات تضامنية مضاعفة لمساعدة ودعم جهود الدول الأكثر تضررا بما في ذلك الأمم المتحدة ممثلة بمنظمة الصحة العالمية.

وزاد: استشعارا منا بحجم التداعيات السلبية الناجمة عن الوباء فلم تكن جهود الكويت لاحتواء الوباء محصورة على الصعيد الوطني فقط حيث سارعت في المساهمة بمبلغ 290 مليون دولار أميركي لضمان استمرار جهود مكافحة انتشار الوباء والحد من تداعياته المتعددة والمتشعبة إقليميا ودوليا، موضحا ان تلك المساهمات تعزز العمل والتعاون متعدد الأطراف وتسترشد بمسيرة الكويت الإنمائية والإنسانية والإغاثية الرائدة والحافلة بالعطاء في سياق الاستجابة لحالات الطوارئ حول العالم ومنها جائحة فيروس كورونا المستجد.

وشدد على ضرورة بذل المزيد من الجهود لبلوغ التنمية المستدامة العادلة والمنصفة والحد من الآثار الكارثية التي تعترض كوكبنا نتيجة فقدان التنوع البيولوجي كتغير المناخ غير اتخاذ المزيد من التدابير وفق مبدأ المسؤولية المشتركة متباينة الأعباء، وكل هذا يتطلب من الدول المتقدمة الوفاء بالالتزامات الدولية وبالأخص المساعدات الإنمائية الرسمية من خلال تخصيص نسبة سبعة أعشار من الناتج القومي الإجمالي لتمكين الدول النامية من تلبية احتياجاتها الإنمائية بشكل أفضل.

تعيين 8 مدعيات كويتيات كأول قاضيات بتاريخ البلاد

الفهيد: مكاسب كبيرة ضمن جهود تمكين المرأة الكويتية العام الحالي

■ الكويت ملتزمة تماماً بمبادئ تعزيز وحماية حقوق الإنسان

السكرتير الثالث بوفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة صبا الفهيد

نيويورك ـ كونا: أكدت الكويت أول من أمس أن العام الحالي شهد مكاسب وطنية كبيرة في إطار أجندة تمكين المرأة الكويتية حيث أصدرت الدولة الشهر الماضي قانونا جديدا يكفل حماية المرأة من العنف الأسري وإنشاء ملاجئ وخط لتلقي شكاوى العنف الأسري وتقديم المشورة والمساعدة القانونية للضحايا.

جاء ذلك في كلمة الكويت التي ألقتها السكرتير الثالث في وفدها الدائم لدى الأمم المتحدة صبا الفهيد في المناقشة العامة للجنة الثالثة للدورة الـ75 للجمعية العامة للمنظمة الدولية.

وأوضحت الفهيد ان القانون يسمح بإصدار أوامر حماية طارئة تقييدية لمنع المعتدين من التواصل مع ضحاياهم.

وذكرت انه بالإضافة إلى هذا التشريع الجديد شهد شهر سبتمبر الماضي أيضا أداء اليمين لثماني مدعيات كويتيات كأول قاضيات في تاريخ الكويت وهي خطوة طال انتظارها نحو تمكين المرأة في المجال القضائي.

وبينت انه على مدار الأشهر الماضية شهدت الكويت مساهمات بارزة للشباب في فيروس كورونا المستجد وآثارها الضارة على المجتمعات، ومن منظور وطني يشكل الشباب أكثر من 60٪ من إجمالي عدد السكان بالكويت وبالتالي فإننا ندرك أن فئة الشباب تعتبر عماد تطور المجتمعات وبناءها وعنصرا أساسيا في تحقيق التقدم والازدهار والتنمية المستدامة والتي بدورها لن تتحقق إلا من خلال الاستثمار في الشباب وتمكين المرأة ودعم كافة المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بهم. وأعربت عن ايمان الكويت الراسخ بأن المساهمة في تنمية فئة الشباب وتعزيز ودعم دور المرأة في أي مجتمع ما مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى تحضر وتقدم الدول ورفاه شعوبها.

وتابعت «في حين أن الوباء الحالي لا يهتم بجنسيتك أو ثروتك أو عرقك أو دينك أو جنسك فلا شك في أن العديد من الفئات الضعيفة والمجتمعات المهمشة تأثرت وما زالت تتأثر بتبعاته الفورية وطويلة المدى بشكل غير متناسب بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة، بالإضافة الى اهمية ادراك أن هذه الأوقات الصعبة قد أبرزت أهمية التعددية والحاجة إلى جهود عالمية وجماعية متضافرة للتغلب على أكثر التحديات إلحاحا التي تواجه العالم اليوم بما في ذلك العديد من القضايا المدرجة على جدول أعمال هذه اللجنة».

وذكرت انه بالإضافة إلى إحياء الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان بكين وبرنامج عملها فإن عام 2020 يمثل أيضا علامة فارقة في تاريخ حقوق المرأة في الكويت حيث يحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لإقرار التشريع الوطني الذي منح المرأة الكويتية كامل حقوقها السياسية، مشيرة الى اهمية تأكيد مسألة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وذلك في إطار يحترم تنوع الثقافات واختلاف الأديان والحضارات خصوصا في ظل تزايد الحروب وانتشار الاضطهاد والتعصب وتنامي مشاهد الكراهية والعنصرية وازدراء الأديان والمعتقدات.

ولفتت الى التزام الكويت التام بمبادئ تعزيز وحماية حقوق الإنسان على كل الأصعدة وذلك تنفيذا وتماشيا مع القوانين والمواثيق الدولية المعنية وما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتزاما بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وفي هذا العصر لا يوجد مجال أو عذر لأعمال العنف والكراهية والعنصرية والتمييز ولا يوجد وقت كاف لمناقشة التحديات والعقبات العديدة التي تواجه مجتمعنا الدولي اليوم، فعلى الرغم من المكاسب التي حققناها حتى الآن لا يزال هناك طريق طويل من العمل أمامنا لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وشددت على اهمية تعزيز حقوق النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة مع ضمان شمول الفئات المهمشة في البرامج الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية لاسيما ونحن نواصل مكافحة الجائحة الحالية وتأثيرها على مجتمعاتنا.

المزيد لـ «الأنباء»: شهادة الالتزام بتحويل أجور العمالة عبر خدمة «أسهل» بدءاً من 11 الجاري

بشرى شعبان

كشفت مدير ادارة العلاقات العامة والاعلام الناطق الرسمي للهيئة العامة للقوى العاملة أسيل المزيد، عن استقبال طلبات شهادة التزام اصحاب الأعمال بتحويل أجور العمالة عبر خدمة «اسهل»، وذلك من يوم الأحد 11 الجاري.

وقالت المزيد في تصريح لـ«الأنباء»: يجب ان يتم ذلك عبر الدخول الى الخدمة وادخال نواقص الرواتب وجميع المستندات المطلوبة

أسيل المزيد

والدالة على أسباب عدم تحويل الأجور أو الخصم من اجر العمل إن وجد وبعد ذلك تحديد موعد لمراجعة الهيئة لاستلام شهادة الالتزام بالأجور بعد اعتماد الادارة.

واشارت المزيد الى ان الاستلام لأصحاب الملف الرئيسي المسجل عليه عقد أو مشروع حكومي وملف العقد او المشروع الحكومي والملفات المسجل عليها 50 عاملا وأكثر من إدارة تفتيش العمل المركزية في العقيلة، أما الملفات المسجل عليها 49 عاملا وأقل فيكون من وحدات تفتيش العمل بالمحافظات ويتم تحديد موعد المراجعة عبر موقع الهيئة الالكتروني.